

الاتحاد الأوروبي ومسارات التحول الديمقراطي في الجزائر The European Union and the Paths of Democratic Transition in Algeria

عبدالقادر حسين

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

hocineaek@yahoo.fr

ملخص:

عرفت أنظمة الدول العربية تحولات سياسية كبيرة، غيرت الأدوار والأبنية داخل العملية السياسية، خاصة بالنسبة للأنظمة الشمولية والاستبدادية نتيجة ضغوطات داخلية منادية بضرورة الإصلاح وإشراك الطبقات الدنيا في العملية السياسية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الضغوط الدولية التي فرضت نوعاً خاصاً من التنميط السياسي يقوم على ديمقراطية الأنظمة السياسية حينما لجأت لها هذه الدول، ما أخلط أوراق راسمي السياسة فيها وسرع من وتيرة الاحتقان السياسي لتشهد هذه الدول حالة من الاستقرار مصحوبة بتصاعد الحديث عن ماهية المرجعية الأساسية للحكم الذي اتسم بالهشاشة ومحدودية الأداء، وقد ساهم الوضع الدولي بدرجة عالية في تسريع مراجعة الأدوار داخل النظم السياسية وبخاصة نحو تعزيز الديمقراطية وترسيخ قيمها وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لتعدد المتغيرات فيها (الثقافة، المشاركة السياسية، الأداء السياسي، الديمقراطية التوافقية...) وتعدد الفواعل (المؤسسات العالمية المانحة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، المواطن...)

- تتميز جل الدول الحديثة العهد بالاستقلال بسمات متقاربة تلخص أساساً في مشكلة بناء الدولة، التي تثير بدورها مشاكل عدة تتعلق بمدى تحقيق التنمية ومدى إمكانية الحديث عن ممارسة العملية السياسية بشكل يحيل إلى قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة ما جعل الانقلابات العسكرية ميزة تفرض نفسها على جل الأنظمة السياسية العربية خاصة الإفريقية منها.

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، الاتحاد الأوروبي، الشرعية السياسية، الدول الريع، النظام السياسي الجزائري

Abstract:

Arab states have witnessed significant political transformations that have reshaped roles and structures within their political systems. These changes have been particularly pronounced in authoritarian and totalitarian regimes, driven by two main forces: internal pressures demanding reform and the inclusion of lower social classes in the political process, and external pressures from the international community advocating a specific model of political standardization focused on democratization. These dynamics disrupted established political calculations and accelerated political tension, resulting in widespread instability, and heightened debates over the legitimacy and foundational reference of governance—characterized by institutional fragility and limited performance.

The international context has played a crucial role in accelerating their assessment of roles within these political systems, especially toward promoting democracy and consolidating its values. This study is of considerable importance due to the multiplicity of variables involved—such as political culture, political participation, governance performance, and consensual democracy—as well as the diversity of actors, including international donor institutions, political parties, civil society, and citizens.

Most post-independence states exhibit similar characteristics, primarily revolving around the challenge of state-building. This issue, in turn, raises several related questions regarding the extent of development achieved and the possibility of conducting political processes based on institutionalized rules for the exercise and transfer of power. Consequently, military coups have become recurring feature in many Arab political systems, particularly in African states.

Keywords: Democratic transition, European Union, political legitimacy,

عرفت أنظمة الدول العربية تحولات سياسية كبيرة، غيرت الأدوار والأبنية داخل العملية السياسية، خاصة بالنسبة للأنظمة الشمولية والاستبدادية نتيجة ضغوطات داخلية منادية بضرورة الإصلاح وإشراك الطبقات الدنيا في العملية السياسية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الضغوط الدولية التي فرضت نوعا خاصا من التنميط السياسي يقوم على ديمقراطية الأنظمة السياسية حينما لجأت لها هذه الدول، ما أخلط أوراق رسمي السياسة فيها وسرع من وتيرة الاحتقان السياسي لتشهد هذه الدول حالة من الاستقرار مصحوبة بتصاعد الحديث عن ماهية المرجعية الأساسية للحكم الذي اتسم بالهشاشة ومحدودية الأداء، وقد ساهم الوضع الدولي بدرجة عالية في تسريع مراجعة الأدوار داخل النظم السياسية وبخاصة نحو تعزيز الديمقراطية وترسيخ قيمها وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لتعدد المتغيرات فيها (الثقافة، المشاركة السياسية، الأداء السياسي، الديمقراطية التوافقية...) وتعدد الفواعل (المؤسسات العالمية المانحة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، المواطن..)

- تتميز جل الدول الحديثة العهد بالاستقلال بسمات متقاربة تتلخص أساسا في مشكلة بناء الدولة، التي تثير بدورها مشاكل عدة تتعلق بمدى تحقيق التنمية ومدى إمكانية الحديث عن ممارسة العملية السياسية بشكل يحيل إلى قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة ما جعل الانقلابات العسكرية ميزة تفرض نفسها على جل الأنظمة السياسية العربية خاصة الإفريقية منها.

- إن ما شهدته وتشهده الدول العربية من أزمت على الصعيد التنموي جعلها تعمل على تجربة جملة من الأدوات لمواجهة هذا العجز، فكانت إستراتيجية اعتماد نظام الحزب الواحد هي الملاذ الذي توجهت له هذه الدول بحجة أنه يتوافق مع ظروفها التي تشهد تنوع على المستوى العرقي والقبلي، رافقه على الجانب الاقتصادي اعتماد التخطيط المركزي، وفعلا كانت نتائج هذا التوجه ايجابية إذ تحققت معدلات مرتفعة على صعيد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في عقد الستينيات والسبعينيات، لكن ما فتئت أن تراجع بشكل رهيب خلال الثمانينيات بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية واختيار أسعار البترول بحكمها دولا ريعية بامتياز، هنا كان لزاما على هذه الدول التوجه للمؤسسات الدولية المانحة لإعادة جدولتها ديونها، فوجدت نفسها أمام جملة من الشروط تستهدف التوجه الليبرالي في إطار ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي، وكان له تداعيات خطيرة على الجانب الاجتماعي بزيادة معدلات الفقر وتدني القدرة الشرائية، دون أن ننس أهم مشكلة واجهت النظام السياسي وهي البحث عن الشرعية المفقودة إن صح التعبير، هل هي الشرعية الداخلية التي لا بد من صونها حفاظا على استقرار النظام أم شرعية دولية خارجية تتمثل في قبول ما تم فرضه كمشرطية لتقديم المساعدات المالية والخروج من الأزمة ومواكبة الدول التي في نفس الوقت عرفت ما أطلق عليه صامويل هانتنغتون الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، وقد كانت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إحدى المخارج التي لجأت إليها هذه الدول لتحقيق الانتقال الديمقراطي على غرار الجزائر وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟ محاولين الإجابة عن جملة من التساؤلات بخصوص الموضوع منها:

- كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على طبيعة الدولة ومدى تفعيله للتحول الديمقراطي فيها ؟
- ما هو دور الاتحاد الأوروبي في تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟
- هل تشكل الدول الريعية الاستثناء من موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها دول العالم، وبخاصة الجزائر .
- في ظل طرح فرضية أساسية وهي: لجوء الدول العربية إلى المؤسسات الدولية المانحة أو إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يزيد من حدة أزمت هذه الدول وبشكل أخص أزمة الشرعية.

المبحث الأول: الشرعية السياسية والانتقال الديمقراطي:

تعتبر الشرعية السياسية عنصرا جوهريا في التحول السياسي إذ تعتبر الأداة التي على أساسها يقوم الحكم، فلا يمكن تحقيق إصلاحات ملموسة وفعالة دون أن يحظى النظام بالشرعية اللازمة، ورضا المحكومين عليه، فالسلطة الشرعية الفعالة تسعى دوما لتحقيق وبلوغ مصالح وتطلعات الجماهير، كما لا يمكن أن تكون هذه السلطة قوية وذات مصداقية إلا إذا كانت نتيجة انتخابات حرة ونزيهة، وهكذا فالافتتاح السياسي يهدف إلى اختيار نخبة سياسية تعبر عن تطلعات الجماهير والمحكومين في ظل تعددية سياسية وليست حزبية فقط.

مع موجة التحولات السياسية أو الديمقراطية التي تكشف عن التغييرات التي تمس مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية. قد تكون التحولات تدريجية في إطار النظام القائم وتحديث تغييرات في المجتمع، كما قد تكون ثورية، وتقع بصفة مفاجئة وعنيفة في الكثير من الأحيان هدفها قلب النظام السائد وتغيير موازين القوى في المجتمع، وتنبع المبادرة من أجل التغيير السياسي من النظام السياسي وتحديدًا من النخبة الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن النظم السياسية في البيئة الخارجية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة للتغيير مع بعضها البعض، وتؤدي إلى التحول السياسي، نتيجة لفقدان القوى الحاكمة للشرعية السياسية أو ضعفها.

كما لا يمكن إغفال ما يحدث على المستوى الدولي فقد دخلت العديد من الدول العربية في سلسلة من التحولات السياسية باتجاه إقامة أنظمة ديمقراطية، فقد بدأت الأنظمة السلطوية التي استمرت في الحكم لعشرات السنين تسمح الواحدة تلو الأخرى بتأسيس أحزاب سياسية معارضة وتوسيع مجال حرية الصحافة وإجراء انتخابات تعددية، هذه التحولات التي عرفتها بعض الدول في المجال السياسي لم يكن يتوقعها العديد من المراقبين والدارسين، الذين تناقضت تفسيراتهم وتحليلاتهم بشأنها، فبعض الدارسين برروا عمليات التحول السياسي تلك نحو الأنظمة الديمقراطية بالازدهار الاقتصادي، في حين بررها آخرون بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وحاول البعض منهم التأكيد على أن ضغوطات الدول المانحة هي التي دفعت بأنظمة هذه الدول إلى فتح مجالاتها السياسية، في حين يرى آخرون أن المساعدات الاقتصادية والشروط التي كانت تفرضها تلك الدول بمعية المؤسسات المالية والنقدية الدولية هي التي لعبت دورا كبيرا في تعطيل الإصلاحات السياسية فيها فيما تضمنته المشروطة السياسية، ويرى آخرون أن التحولات تدخل ضمن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي عرفتها أغلب أنظمة العالم الثالث.

بعد فشل المشاريع التنموية المقدمة لتجاوز التخلف في الدول النامية اتجه الحديث عن دور الدولة ومسؤوليتها في هذا المأزق والإقرار بأن الفساد هو المحدد الرئيسي الذي يميز مختلف الدول النامية، وقد شكل منظور الباتريمونيالية (Patrimonialisme) المستخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية المفهوم المشترك الذي استوحى منه مختلف التحليلات افتراضاتها لفهم طبيعة الدولة في إفريقيا التي أصبحت توصف بالدولة النيوباتريمونيالية (L'Etat néo-Patrimoniale) وقد استمدت افتراضاتها من "الباتريمونيالية" كنموذج مثالي للهيمنة التقليدية عند ماكس فيبر (Max weber).

يرى جون فرنسوا ميدارد (J.F Médard) في هذا الصدد أن الباتريمونيالية تشكل القاسم المشترك للممارسات المختلفة ولخصائص الحياة السياسية الإفريقية التي تعرف الرشوة، الرمية، القبيلة، الجهوية، الزبونية، المحسوبية، الربوبية، الكاهنية، الفساد، الافتراض والعصبوية، سواء كانت قائمة على التبادل الاجتماعي أو الاقتصادي، وعلى الرغم من اختلاف الأبحاث التي تناولت مسألة الدولة في المناطق النامية إلا أنها أجمعت على أن السلطة في هذه الدول توصف بالسلطة السيئة فهي سلطة طاغية مفترسة، باتريمونيالية، نيوباتريمونيالية، تلعب بسياسة البطون.

المطلب الأول: تأثيرات الربيع النفطي على الواقع السياسي: يؤدي هذا العامل إلى نشوء نزاعات وصراعات بين القوى الداخلية والقوى الخارجية وبالتالي تمزق من استقرار النظام حيث تصبح المنطقة العربية محط أطماع الدول الغربية، فاعتماد الدول العربية على النفط يجعلها ذات طابع ريعي، هذا ما يدعم السلطوية السياسية ويعطل فرص المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي، كما أن هذا الاعتماد يبقى رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما يمكن أن يساهم في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية للعديد من الدول العربية ويزيد من حدة الصراعات خاصة الداخلية منها، ومرد هذا هو الطبيعة السوسيو اقتصادية وطبيعة التكوينات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية القائمة التي جعلت مواضيع العطب تتسع في بنيتها بشكل واضح وجلي، فهيمنة الدولة على الاقتصاد والتبعية الهيكلية للخارج ساهما بشكل أو بآخر في تجسيد السلطوية في هذه الدول، وخلصت الدراسات في هذا المجال إلى أن هناك علاقة طردية بين المداخل النفطية والانفتاح السياسي، إذ كلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراءات الإصلاح السياسي والعكس صحيح، هذا ما يكرس هيمنة الدولة بشكل كامل على الاقتصاد العام، أي هناك يكون الاستقرار السياسي رهين الاستقرار الاقتصادي فلا تتحقق شرعية النظام السياسي في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والهيمنة واحتكار الدولة للاقتصاد.

المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر وأحكام المرحلة الانتقالية

يعتبر التحول الديمقراطي* أو التحول من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية، العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيار نمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على ديمقراطيته، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي والمؤسسات المتمنعة بالشرعية وعلى الانتخابات الحرة والنزيهة كوسيلة للتداول على السلطة، كما يقصد به التحول بالمجتمع من وضع آخر يفترض أن يكون أحسن من الأول قوامه التداول على السلطة عن طريق التنافس الحزبي التعددي في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته، ثم محاولة إحلاله ولبس نتائجه في مؤسسات تعمل فعلاً وفق الشروط الديمقراطية وتكفل تحقيقها، هذا كله يتطلب توافر مجموعة من القواعد والأسس منها: التخلي عن الانتماءات الإيديولوجية، الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وردع التهديد الخارجي، وهذا ما تعرفه العديد من الدول وكان الباعث الأول لانطلاقة شرارة التغيير بدءاً بمطالب تحسين مستوى المعيشة إلى المطالبة بإسقاط النظام ككل، من خلال هذا التقديم سنحاول استقراء مدى توافر هذه الوضعيات التي تعكس الحاجة للتغيير في كل من الجزائر ومصر واختبار صحة أن ما حدث في مصر شكل استثناء بالنسبة للجزائر.

المبحث الثاني: الأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر

حين نشأت الدولة الجزائرية في صيف 1962 وبعد ميثاق طرابلس الذي وضعت فيه الأسس الإيديولوجية للنظام السياسي الجزائري، الأحادي الحزب، كان المجتمع الجزائري لا يزال تحت تناقضات وصراعات وخلافات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية كما أن إشكالية السلطة بوصفها جوهر الدولة لم تحل بطرق ديمقراطية يوافق عليها الجميع، واللحظة التاريخية التي نشأت فيها الدولة لم يصاحبها بناء مؤسسات سياسية قانونية لحل التناقضات التي تهدد السلم الاجتماعي والمؤسسات البيروقراطية التي أقيمت آنذاك لم يشارك الشعب في وضعها ولم تكن هناك أدوات تمكنه من ذلك.

لقد عملت النخبة الحاكمة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالاعتماد على خيار اقتصادي اشتراكي قائم على الإيديولوجيا الشعبوية، والأحادية الحزبية والشرعية الثورية والدولة المركزية القوية التي بناها الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978) لتجسيد شعارات شعبية طموحة، سرعان ما انحرفت إلى ما سمي الدولة النيو باتريمونيالية التي تتلاشى فيها الحدود بين الأملاك العامة وأملاك الحاكم، وقد رفضت جميع أشكال تداول السلطة والتعددية، تحت شعارات شعبية تنفي وجود أي خلافات إيديولوجية أو اقتصادية أو سياسية بين مكونات النظام الحاكم وأفراد الشعب.

أمام تزايد المطالب الشعبية وعجز النظام عن معالجتها، كان على القوى السياسية الحاكمة الاستجابة لمثل هذه المطالب وبالتالي الإعلان عن الأخذ بالتعددية لا سيما بعد أن وجدت أن اللجوء إلى العنف وبمزيد من الانغلاق والتقوقع لم يعد ممكناً ولا مجدياً وأن تجاوز الأزمة لا يكون إلا

* - إذا اعتبرنا أن الانتقال إلى الديمقراطية يعني انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة، فإن عملية التحول الديمقراطي هي عملية ممتدة زمنياً، ولها مراحل متعددة تختلف من دولة لأخرى، وقد تشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه العكسي، وتنتهي في حالة النجاح إلى ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، أي الحالة التي يمكن القول معها بقدر كبير من الثقة أنه لا خطر على النظام الديمقراطي من الأحزاب أو الجيش أو الجماهير أو الخارج، ويرتبط الترسخ الديمقراطي عادة بمؤشرات مختلفة أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية وقواعدها، كمبدأ وليس كإجراء، واتساع المشاركة السياسية للناخبين في الانتخابات، واقتناع كل القوى السياسية الرئيسية بأنه لا بديل من العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتداول على السلطة، وعدم وجود مؤسسة أو جهة غير منتخبة كالمؤسسة العسكرية أو الدينية تدعي لنفسها حق الاعتراض على قرارات صناع القرار المنتخبين وسياساتهم، وشيوع الثقافة الديمقراطية وسط الشعب وغير ذلك، وتختلف عملية ترسيخ الديمقراطية عن استقرار النظام فقد يستقر النظام من دون أن يحدث ترسيخ الديمقراطية (أنظر: عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية والجيش والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، (بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 28 يونيو 2012).

بمد الجسور مع الشعب والذي يعني تحقيق التفاهم معه باعتباره الغاية والوسيلة معا لتحقيق الأهداف السياسية، وتكمن وراء خيار الانتقال جملة من الدوافع والأسباب يمكن حصرها في أسباب داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول : الأسباب الداخلية

تختلف وتنوع الأسباب الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعة أبعادها ومستوياتها فمنها ما يتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها ومنها ما يتعلق بنمط تسيير النظام وإدارته، ومنها ما يمس الفرد، ويمكن ذكرها على الشكل التالي:

1- الأسباب السياسية: انطلاقا من قول البروفيسور "بتر كلافرت": "لا نظام سياسي قادر على إرضاء كل مواطنيه، وعلى هذا فان فئة من المجتمع تحمل نفسها عناء التغيير من أجل خلق نظام جديد¹، فان التغيير سمة المجتمعات ككل، وبالنسبة للنظام السياسي الجزائري يمكن حصر الأسباب السياسية التالية :

- اعتماد النظام على الشرعية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني، ما جعلها تقف أمام أي نخبة سياسية طامحة لإطلاق المشاريع التنموية، كما سببت تداخلا بين الجبهة والدولة بما يقرب من الاندماج، وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر التي عاشت في هدوء نسبي خاصة بين 1978/1965، بقدر ما سبب لها تناقضات عديدة داخل النظام خاصة وداخل المجتمع بصفة عامة.²

- غياب مقومات الدولة العصرية التي تبنى على أساس المؤسسات التمثيلية الديمقراطية، وسيادة الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الطبيعية والاعتماد في استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات تبعا لمعايير الطاعة والولاء للزعيم وجماعاته، وفي المقابل نجد خطابا شعبويا ينفي التمايز ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح المشتركة³، حيث استقلت الجزائر وهي تكاد تخلو من الهياكل المؤسساتية في عهد الرئيس بومدين ازدادت حدة الأزمة المؤسساتية التي تمكنت من جسد النظام السياسي حتى عجز على استيعاب القوى الموجودة في المجتمع الجزائري⁴، وازدادت حدة أزمة المؤسساتية حتى استحكمت، إذ كانت سمة المشهد السياسي سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية من خلال سيطرتها على الحزب الواحد وكذلك السلطة التشريعية مثل ما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت هي الأخرى لنشر ثقافة الحزب الواحد.⁵

- الطابع الانقسامى للمجتمع وانتشار الزبونية السياسية على أنها المحرك الأساسي لأداء النظام السياسي في ظل سيطرة قوى بيروقراطية تقليدية تتميز بابتعادها عن الواقع الشعبي، حيث لا تمتلك أدنى اتصال مع القاعدة، تحولت إلى نوع من الارستقراطية الموروثة تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية ، هذه الظواهر التي تمنع نمو ثقافة عصرية وتمنع نمو ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية الخاضعة لضوابط معينة تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة، ارتبطت بغياب مفهوم المواطنة التي تعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني ويعامل من قبل مؤسسات الدولة في هذا الإطار بحيث تجد الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة باعتباره عضو في قبيلة أو طائفة حيث نجده

¹ -PETER CLAVERT ,AN introduction to comparative politics, harvester wheat sheaf hert fordshire, (1993), p.219.

² - منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص49.

³ - عياشي عنصر، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994)، ص187.

⁴ - عمر مرزوقي، "حرية التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، (2005)، ص67.

⁵ - عمر مرزوقي، المرجع نفسه، ص68.

- يستمد قيمه من خلال موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها⁶، فزاد تفرد الزعيم بالحكم والرأي وإخضاع الجميع في فرض هيمنته عن طريق استعمال العنف في المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلية مثل الانتخاب، الاقتراع العام واعتماد طريقة بيروقراطية حديثة⁷.
- غياب قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة زاد من توسع الهوة وتراجع نسب المشاركة⁸، أدى إلى تقوية المعارضة ونموها منادية بحرية التعبير السياسي الفكري والثقافي والتي عمل النظام على دحضها بعدم إشراكها في الحياة السياسية، كما لم تتح لها الفرصة في التعبير من خلال سيطرة النظام الحاكم على وسائل الإعلام الذي سخر لنشر أيديولوجية الحزب الواحد، حيث كان النظام الجزائري في وضع أزموي وكان يواجه أزمة صراع بين أطراف النخبة السياسية وكان عليه أن يحافظ على استمراريته وبقائه أو يقوم بعملية صيانة على مستوى البناء المؤسساتي، حيث اتسمت المؤسسات السياسية بعدم الفاعلية والضعف الشديد من خلال أداة تركيز السلطة في يد الحزب الواحد، كما يرى مصطفى الأشرف أن الثورة حملت مشروع التحرير ولم تحمل مشروع الدولة⁹.
 - صراع مراكز القوى في النظام وتصادد الحديث عن أزمة داخل السلطة السياسية ذاتها، واتضح ذلك بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وخلال تحضير المؤتمر الرابع للحزب ببروز الخلافات والصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعومة بالسلطة العسكرية وبين قادة الحزب البومدينين حول من يخلف الرئيس وأي اتجاه سوف تنتهجه البلاد¹⁰ مبرزاً بذلك أزمة حادة داخل السلطة السياسية لتتعمق فيما بعد أثناء عملية إصدار الميثاق الوطني 1986.

هكذا فقد اتسم الوضع الداخلي بأزمة الصراع النخبوي فقبل استقلال الجزائر كان العمل السياسي يتم من داخل جبهة التحرير الوطني، أما بعد الاستقلال فظهرت الصراعات بين مختلف أجنحة النخبة السياسية¹¹، وكان محور الصراع هو مشروع المجتمع الذي كان محل تجاذب بين المؤسسة العسكرية والسياسية من جهة ومن جهة أخرى بين أنصار التعددية السياسية والأخذ بالليبرالية (فرحات عباس، محمد بوضياف) وبين أنصار الحزب الواحد (بن بلة، بومدين، قيادة المؤسسة العسكرية)¹²، وفي مرحلة الشاذلي بن جديد تطور الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة رغم الإجماع الكبير على عدم تسرب السلطة خارج الحزب.

2- الأسباب الاقتصادية: يتربط العامل الاقتصادي مع العامل السياسي إلى درجة كبيرة حيث تؤثر السياسات الاقتصادية المتبعة على أداء النظام السياسي، وتجعله محط المتابعة والتقييم كونه المسؤول الأول عن رسم السياسة الاقتصادية، وقد اختارت السلطات عشية الاستقلال نموذجاً تنموياً أساسه الصناعات الثقيلة، وكانت المؤسسة العمومية أداة لتنفيذ هذا النموذج فكان الاستثمار في قطاعات الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والبتروكيميا وقد سخرت للمؤسسات من أجل انجاز هذه السياسة ما يزيد عن 120 مليار دولار للفترة بين 1986-1990¹³، لكن هذا النموذج أثبت عجزه نتيجة اعتماده على 95% من مداخل الربيع النفطي وأدخل البلاد في أزمة اقتصادية خانقة، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنوط بها مما حتم على السلطات توقيف الاستثمارات فيها، الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينيات مما

6 - عياشي عنصر، المرجع نفسه، ص 190.

7 - Lahouari Addi, "De la Démocratie en Algérie", le Monde Diplomatique, N°427, (1989), P. 9.

8 - عمرو عبدالكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجاً"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، (1989)، ص 61.

9 - عبدالعالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 56.

10 - أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (1999)، ص 78.

11 - نوري دومي، المرجع نفسه، ص 17.

12 - أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995)، ص 169.

13 - عبدالله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 356.355.

تسبب في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال الاعتماد كلياً على الواردات الخارجية إضافة إلى عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الصناعية بأكملها وكان من نتائج ذلك ضعف الأداء والعجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات والذي وصل إلى 250 مليار دولار¹⁴، والاتجاه إلى زيادة الطلب على القروض الخارجية، ويمكن إجمال أهم الأسباب الاقتصادية في ما يلي:

- السياسة الاستهلاكية للنظام في ظل تفاقم الأزمة سنة 1986 بسبب تدني أسعار النفط، فكانت سياسات الدولة غير مدروسة كبرنامج مكافحة النذرة الاستهلاكي الذي خصص له 10 مليار دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل، ما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية التي وصلت إلى أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينيات¹⁵، كما تحول الطابع الاستهلاكي إلى شعار ينادى به وفي المقابل شهدت الحركة الإنتاجية تراجعاً ملحوظاً مما سمح بنمو وتطور أشكال مختلفة لاختلاس الأموال العمومية وانتشار الرشوة وتحول الاستهلاك إلى رمز للتمايز الاجتماعي واحتقار العمل المنتج والدفع إلى البحث عن المزيد من التبديد للموارد النفطية والاستدانة من الخارج وإلى مزيد من الاعتماد على مداخل البترول.¹⁶

- إهمال السياسة الفلاحية بسبب تخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي ما دفع النظام إلى التبعية الغذائية الخطيرة حيث كان يدفع سنوياً 2.25 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية والتي كانت تشكل من 68 % إلى 70 % من واردات البلاد وكانت نسبة العجز في القطاع الفلاحي تقدر بـ 15 مليار دينار تولت الخزينة دفعه دون مقابل¹⁷، مع التوجه نحو الصناعات الثقيلة والاقتصاد الريعي دون إيجاد حلول طويلة الأمد من شأنها فعلاً التأسيس لقاعدة اقتصادية تحقق مؤشرات النمو الاقتصادي.

- لقد كانت الدولة عاجزة عن التحكم في التسيير البيروقراطي للأنشطة الاقتصادية التي فرضتها، فكان أسلوب الإنتاج الرأسمالي سائداً لكن الفعالية الاقتصادية الخاصة تتناقض تماماً مع أسلوب التسيير البيروقراطي الذي فرضته الدولة، فمسيروا المؤسسات الاقتصادية العامة بحكم سلطتهم يتصرفون في موارد مؤسساتهم وهم متحررين من ميكانيزمات ضغوط السوق، طالما أن بقاءهم في مناصبهم مرتبط بالتعيين من فوق حتى وصل العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة إلى 250 مليار دينار جزائري، ولم ينتج عن ذلك إعادة إنتاج موسع لرأس المال في القطاع العام الإنتاجي وإنما حصل توسع لقوة العمل وتضخم كبير للوظائف المرتبطة بالإدارة في جهاز الإنتاج وبدأت تظهر مديونية المؤسسات نتيجة نظام الأسعار المركز وعدم فعالية النظام الجبائي لأن المؤسسات الوطنية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي والسياسي، لذلك كانت المشاريع الاقتصادية في الواقع خاضعة لتقلبات القرارات والأحكام السياسية التي لا تعرف الاستقرار.¹⁸

- التبعية للخارج حيث تم ربط كل عمليات التنمية بالخارج من خلال الاعتماد على الغير في المشاريع بدءاً من الفني الخبير وانتهاء إلى الآلة هذا ما أدى بالجزائر إلى ارتباطها بالسوق الدولية مالياً، فنياً واقتصادياً وبالتالي زيادة في استيراد المعدات والخبرة الفنية رغبة في التطور والخروج من دائرة التخلف لذا تم شراء أعداد كبيرة من المصانع، هذا في ظل عدم كفاية الموارد المالية الأمر الذي أدى إلى الاقتراض وترتب على ذلك ديون وفوائد تحولت إلى ثقل يرهق كاهل الاقتصاد الجزائري، رافق هذه التبعية الاقتصادية تبعية في نمط المعيشة والاستهلاك للدول المتطورة.¹⁹

14 - أحمد طعيبة، المرجع نفسه، ص 68.

15 - عياشي عنصر، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994)، ص 182.

16 - عبد الجليل الجيلالي، "رئيس حكومة الميدان"، يومية الشعب، العدد 8281، (بتاريخ 14-05-1989)، ص 03.

17 - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ص 179.

18 - السعيد عبد الأمير، "الريع البترولي والدول الريعية"، دراسات عربية، العدد 60، (أبريل 1989)، ص 62.

19 - برتران بادي، الدولة المستوردة، ترجمة لطيف فرح الله، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص 56.

2- الأسباب الاجتماعية والثقافية: لقد عملت الدولة الجزائرية على توسيع قاعدتها الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها وهذا من خلال سياستها بضمن التشغيل وتقليص البطالة وتأمين الأجور، وتلبية الحاجات الأساسية من التعليم والعلاج المجانيين، حيث مع ارتفاع أسعار النفط بين الفترتي 1973-1974 و 1979-1980 كانت الجزائر في بحبوحة مالية بسبب المداخيل النفطية راحت من ورائها إلى تدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية فكانت من نتائجها تناقص نسبة البطالة من 32.9% سنة 1966 إلى 8.7% سنة 1984، وذلك بفضل ارتفاع معدل التشغيل حيث استطاعت الدولة أن تؤمن بين 1980-1984 أكثر من 130 ألف منصب شغل، كما زادت نسبة الأجراء في أوساط السكان إلى 72% سنة 1984²⁰، إلا أن هذه المعدلات العالية ما فتئت تحافظ على مكانتها كون السياسات المتبعة كانت ظرفية وتفتقر للبعد الاستراتيجي، فمع نهاية 1984 لجأت الدولة إلى سياسة التقشف، وزادت حدة الأزمة سنة 1986 بانخفاض أسعار النفط، تزامنت وارتفاع النمو السكاني بشكل عال 3.2% وهي من النسب العالية دوليا فزيادة عدد المواليد معناه زيادة جديدة في المطالب الاجتماعية في حين نجد أن الإمكانيات المتوفرة في هذا المجال محدودة ولا تستوعب كل هذه النسب مما يؤدي إلى عجز الميزانية عن تلبية كل الاحتياجات.²¹

• في نفس الفترة سجلت الجزائر تزايد في نسبة الأمية لتصل سنة 1989 إلى 7.5 مليون أمني، أما العامل الثقافي، فنجد أن مسألة الهوية الوطنية هي الأخرى لم تسلم من حالة التأزم، فقد عملت السياسة الاستعمارية على القضاء وطمس معالم الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الاسلامي واللغة العربية، وذلك من خلال تحريف مفاهيم الدين الاسلامي عن طريق تشجيع الطرق الصوفية كما عملت على تشجيع تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من قيم وأفكار²²، هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية عندما استعاد الشعب الجزائري استقلاله حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين إحداهما محافظة وحساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية والأخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر، هذه الازدواجية سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي زادت مطالب الحركة الثقافية البربرية تعقيدا وقد أنتج هذا الوضع ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية محورا لنضالها ووجد كل اتجاه من يمثله في دواليب الحكم ولدى النخب الحاكمة مما صعب من الاستجابة وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع، ومن ثم حدوث العجز والتقصير وحالات الانسداد والانقطاع.²³

إن الأزمات التي عرفها النظام الجزائري على أكثر من صعيد أسست لحالة من الانسداد فقد معها كل مبررات الاستمرار بالرغم من الإصلاحات ومحاولات الاستدراك التي قام بها من خلال تقليص دور الحزب المهيمن عام 1989 وفسح المجال أمام حركة المجتمع باعتماد المنظمات الحقوقية المستقلة والسماح للحركة الجموعية من خلال القانون الجديد بها الصادر بتاريخ 1987/07/21 والذي سمح بقيام جمعيات خارج إطار حزب جبهة التحرير، القيام ببعض الإصلاحات والتسريع بها كخصوصية الأراضي الزراعية واستقلالية المؤسسات العمومية وفقا لبرنامج التكييف الهيكلي والتوجه نحو تخفيض الإنفاق العام والتصحيح المالي للمؤسسات.²⁴

كما تعرف الجزائر بالمجتمع الشاب نظرا لنسبة الشباب المرتفعة، لكن بالمقابل تعرف مؤشرات البطالة نسبا عالية، انعكست بالسلب على الوضع الاجتماعي الذي ظل متدنيا وفتح المجال إلى بروز مظاهر الفساد الاجتماعي والثراء بطرق غير مشروعة بحكم استغلال الوظائف لمصالح شخصية

²⁰ -Office Nationale des statistiques, **Rétrospective Statistique 1970.1996**. - Alger :ONS Edition ,1999, P25.

²¹ -John leca, **Les autres, Maghreb : les Années de Transition**, (paris : Edition Massou, 1990), P30.

²² - محي الدين عليمور، **الجزائر الحلم والكابوس**، (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص.214.

²³ - سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.273.

²⁴ - عياشي عنصر، **سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، (مصر: دار الأمين، 1999)، ص.45.

ودفع الرشاوي، ونتيجة تأثير الوضع الاقتصادي على ميزانية الدولة لجأت إلى رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية ما زاد من حدة الاحتقان الاجتماعي بالموازاة مع ذلك ظهر توسع كبير للطبقة الاجتماعية الوسطى، كما برزت فئة اجتماعية جديدة مكونة من مديري المؤسسات والمنشآت العمومية والذين حملوا على عاتقهم مهام وإنشاء وتطوير آلة الإنتاج، هكذا اتسع حجم القطاع العام وزادت سياسة الدولة التدخلية في المجال الاقتصادي من تقوية نفوذ هذه المجموعة.²⁵

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، خاصة وأن النظام الدولي يسير في اتجاه فرض توجهات واحدة سياسية، اقتصادية وثقافية (العولمة) ومن بين الأسباب التي دفعت للإصلاح والاتجاه نحو النهج الديمقراطي نذكر ما يلي:

- موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية: لقد لعب الظرف الدولي دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا، ومن باب الدعاية أحيانا أخرى ويحصر هذا الظرف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفيتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) في إطار البيروستريكا (إعادة الهيكلة) والغلانسوست (الشفافية) من تغيرات جذرية في الاتحاد السوفيتي نفسه وفي أوروبا الشرقية، وتطور الحركة الديمقراطية فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة تم أدت لانحيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وبالتالي أسفرت الديمقراطية الاجتماعية من حيث الممارسة الاستبدادية عن انتشار الاستبداد وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن، على هذا الأساس يلاحظ وجود اتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي واحد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي²⁶، ما أضعف من قوة الحزب الواحد واختار النموذج السوفيتي في الأخير سقطت معه الدعاية التي كانت تستبعد أو تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة أولا.

- تزايد حجم المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية المانحة: صرح (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الخارجية في أبريل 1990، بأنه إضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية، كما نصح الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية، وفي شهر جويلية من نفس السنة أكد وزير الخارجية البريطاني (ووغلاس هيرد) نفس المعنى السابق حينما قال أن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق²⁷، كما أشار الرئيس الفرنسي "ميتران" خلال المؤتمر الفرنسي الإفريقي في جويلية 1990 إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية وكانت المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي ضغطت على دول العالم الثالث، ودفعتها إلى التحول حيث اشترطت كثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية وترك الاعتماد السياسي والاقتصادي للدول النامية على ما تقدمه تلك الدول المانحة وهكذا أصبحت دول العالم الثالث في وضع أكثر عرضة للضغوط من الخارج²⁸، وأمام العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وجدت السلطات نفسها مجبرة على اللجوء لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لطلب المساعدة المالية وأبدت نيته في إجراء إصلاحات هيكلية وهذا يعني ضمنا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجهاتها وقراراتها وبالتالي الخضوع لشروطها المستقبلية المتمثلة في:

25 - عبد اللطيف بن آشنهو، "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطورات الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 92، (أكتوبر 1986)، ص.81.

26 - اسماعيل بوخواوة، "فكرة النظام العالمي الجديد"، يومية الخبر، العدد 1592، (الصادرة بتاريخ 1996/02/04)، ص.20.

27 - حسن عبد الرحمن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا"، القضايا وآفاق المستقبل، العدد 113، (1993)، ص.14.

28 - صاموئيل هانتغتون، المرجع نفسه، ص.91.

- إتباع النهج الليبرالي في التسيير الاقتصادي.
 - فتح المجال لاقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.
 - حرية التجارة الخارجية والصرف وإلغاء القيود الكمية على الاستيراد والاتفاقيات الثنائية.
 - تخفيض العملة المحلية.
 - تقليص الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال أمام الاقتصاد الخاص والمستثمرين الأجانب.
 - الحد من عجز ميزانية الدولة وإلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية وتخفيض الإنفاق العام.
 - زيادة قيمة الضرائب والرسوم.
 - ضرورة الانتظام في تسديد الديون وفوائدها في الوقت المحدد.
 - تطبيق هذه الشروط بكل صرامة دون التذرع بأي طارئ.
 - وقف دعم المؤسسات العاجزة وتخفيض النفقات العسكرية.²⁹
- الجزائر كغيرها من الدول وجدت نفسها مجبرة على التكيف مع هذه القيم العالمية ومسايرتها لكسب مصداقية الفاعلين السياسيين لمساعدتها من جهة على تجاوز ظروفها الداخلية المتدهورة، ومن جهة أخرى لإبعاد شبح العزلة الدولية³⁰، هي إذاً بين مطرقة ما تفرضه المؤسسات الدولية المانحة وسندان الأوضاع الداخلية الملتهبة، هكذا إذن فقد كانت الظروف الدولية بمثابة الحتمية على انتهاج الجزائر نهج الليبرالية والتحول نحو تعزيز الديمقراطية كما فرضت عليها من الأطراف الدولية.
- لقد كان توجه النخبة الحاكمة في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية وحتى سنة 1993، يتمركز حول تحاشي اللجوء إلى إعادة الجدولة، وقدمت الجزائر طيلة هذه السنوات تضحيات للاستجابة لمتطلبات خدمة الدين وبدا للإصلاحيين أن برنامجهم الخاص بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية يمكنهم من كسب ثقة المجموعة المالية الدولية وبالتالي الحصول على تمويل طويل المدى والتخلص من ظاهرة الديون قصيرة المدى وضغوطها.³¹
- أما الجزائر فقد شهدت كغيرها من الدول العربية باستثناء ليبيا توسعا في التعدد الحزبي ومنح مواطنيها مساحة أكبر من الحقوق والحريات السياسية والمدنية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وحرصت كل هذه البلدان على أن تكون أكثر التزاما باحترام حقوق الإنسان وإن استمرت بعض مظاهر انتهاكها لبعض الحقوق الأساسية، وقد توفرت مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية دفعت السلطة السياسية في هذه الدول إلى إجراء التغيرات والتحويلات الديمقراطية فلم يكن النجاح سهلا حول الانتقال وترسيخ الديمقراطية نظرا لطبيعة النظم السياسية العربية وعدم تهيئة الأرضية الملائمة لها داخل مجتمعاتها.
- إن السلطة القائمة بانتهاجها النهج الليبرالي وسماحها بالتعددية كانت تعتقد أنها ستجد في الديمقراطية نمطا ثانيا من الشرعية (إعادة بناء نظام الحزب الواحد في إطار تعددي)، لو تحدثنا عن شرعية النظام في المرحلة الانتقالية لمعرفة شرعية النظام القائم، لا بد من معرفة مشروعية الدولة ذاتها خاصة عقب إلغاء المسار الانتخابي الذي يمثل انتكاسة للديمقراطية في الحالة الجزائرية، حيث نجد المادة 11 من الدستور تنص على أن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب، والمجلس الأعلى للدولة جاء على أساس إعلان صادر من المجلس الأعلى للأمن وهو مؤسسة دستورية لكن مهمته استشارية تنحصر في تقديم الاستشارة لرئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني إضافة إلى أنه لا

29 - أحمد طعيمة، المرجع نفسه، ص 91.

30 - محمد العربي ولد خليفة، التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص 31.

31 - محمد ضيف، "التحول السياسي في الجزائر: دراسة تجربة الانتقال من الحزب الواحد للتعددية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، (1999)، ص 32.

توجد مؤسسة اسمها المجلس الأعلى للدولة في كل دساتير الجمهورية منذ الاستقلال، وبالرجوع إلى سنوات الاستقلال نجد أن كل ما حدث في الجزائر يتم تبريره بالشرعية الثورية والتاريخية، ولا يزال جيل الثورة إلى اليوم يرى نفسه بمثابة الوصي، وهكذا ترسخ للمؤسسة العسكرية اعتقاد بأنها يجب أن تكون المالك الوحيد للدولة وممثل الشرعية الأحق بتسيير شؤونها، وتجد هذه الشرعية التاريخية والثورية تبريرها في المشاركة الفعلية والمسلحة في الثورة التحريرية، وهذا من قبيل المبالغة إذا ما تم ربط الشرعية وقصرها حصرا على النضال المسلح، حيث تم القبول بالجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، إذ أصبح المؤسسة الأكثر قدرة واقتدارا في البلاد التي تحولت بمرور الوقت إلى المؤسسة الراعية والمؤتمنة على سيادة البلاد، وتوخت المنوال السابق الذي أقصت به خصومها من السياسيين والقادة التاريخيين صيف 1965 لتقصي أول رئيس مدني (بن بلة) ويتولى الجيش إدارة شؤون البلاد بصلاحيات كاملة بدل البقاء خلف الواجهة، مكرسا بذلك أسلوب الانقلابات تقليدا سينا في تاريخ الجزائر المستقلة، طبع عمليات التغيير السياسي في الجزائر تحت شعار التصحيح الثوري ومسمياته، ومنذ تلك الفترة يجري تبني الإجراءات الاستثنائية والعقابية والانقلابية، بمقولات شعبية (الحفاظ على وحدة الصف، المصلحة العليا للبلاد، تطهير الصفوف، حماية المسار الديمقراطي وغيرها) مثلما يقول أحد الباحثين: "الجيش حامل المشروع الثوري يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة".³²

لا مناص من القول أنه يجري توصيف الحالة الجزائرية بأن "الجيش له دولة" في إشارة إلى التغلغل الكبير في مفاصل السلطة، وصفوة القول أن ما اصطلح عليه الجيش السياسي في إشارة إلى جهاز المخابرات، كان لغزا يصعب حله، فمنذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 (إلى غاية اليوم) تعاقب على الحكم خمسة رؤساء، في مقابل عشرات الحكومات والوزراء، ولكن ظل منصب مدير المخابرات ثابتا طوال هذه المدة في يد شخص واحد وهو ما يحمل على الاعتقاد أن منطق خضوع كل ما هو غير عسكري تابع لما هو عسكري، صفة يجري تداولها بصفة واقعية وتؤكدها التجربة التراكمية في تاريخ الجزائر المعاصر، ما يقودنا إلى التساؤل: من كان يحكم فعليا؟³³

هذا النقاش ظل لسنوات طويلة انتهى إلى إصدار قرارات بإعادة هيكلة مديرية الاستعلامات والأمن وإحالة قائدها الجنرال توفيق مدين على التقاعد، في انتصار لمؤسسة الرئاسة على جهاز المخابرات، ولكن تبقى بعيدة عن التطبيق الفعلي، حيث خلا التعديل الدستوري لسنة 2016، من تحديد دورها بوضوح، والذي من المفروض أن يبين الصلاحيات المنوطة بالمؤسسة العسكرية على سبيل الحصر وبقاء عملها في السهر على تأمين سلامة المواطن وحدود الدولة من الاعتداء.

إن مسألة ترسيخ الديمقراطية في الجزائر منوطة بتحديد دور ونوعية النخب كطرف فاعل في إعادة التوازن للعلاقة بين الدولة والمجتمع التي هي رهان سيناريوهين محتملين، إما تغلب فيها كفة الدولة وتقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي وتعمل على إخضاع مختلف القوى لسيطرتها، أو تنجح للمنحى الثاني أين تزيد قوة الجماعة والأفراد وتصبح تعمل خارج سيطرة الدولة، سياسيا تترجم بضعف المشاركة السياسية، قانونيا؛ عدم احترام القانون، اجتماعيا؛ الاغتراب والبحث عن البديل، اقتصاديا الاتجاه إلى العمل في إطار السوق السوداء.³⁴

من الناحية الدستورية، وفي خطوة نحو تكريس التفرد بالسلطة والقضاء على مبدأ التداول على السلطة أقدم رئيس الجمهورية على فتح المجال للعهدات الرئاسية دون تقييدها، بإقدامه على التعديل الدستوري لسنة 2008، والذي لم يعرضه على الاستفتاء الشعبي، بل أقره البرلمان بغرفتيه، كما رأى البعض أنه أملتته ضرورة أساسية وهي فسخ المجال للترشح لفترة رئاسية ثالثة في نص المادة 74 من الدستور والتي كانت قبل التعديل تقتصر فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، مدة كل واحدة خمس سنوات، وقد استند المجلس الدستوري في موافقته على هذا التعديل إلى أن فتح المجال لانتخاب رئيس الجمهورية يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه، ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي أن

32 - الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، سياسات عربية، العدد 24، (جانفي 2017)، ص 38.

33 - ناجي عبد النور، المرجع نفسه، ص 400-401.

34 - عبد الباقي الهرماسي، التغيير الاجتماعي - الاقتصادي ومضاعفاته السياسية في غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 388.

الحائز على عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك سلطة التقدير بكل سيادة، أي كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة برئيس الجمهورية أو سحبها منه.³⁵

بعد الإصلاحات السياسية التي تعززت بتعديل الدستور لسنة 2016 تم التراجع عن فتح العهودات كما كان مرتقبا في الساحة السياسية وهذا ما كرسه نص المادة 88 من التعديل الدستوري: "مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات ، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة".³⁶

كما وسع التعديل الدستوري الجديد من صلاحيات مجلس الأمة في مجال التشريع بعدما كان مقتصرًا على أعضاء المجلس الشعبي الوطني فقط، في نص المادة 136: "لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين، تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون نائبا أو عشرون (20) عضوا في مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 137 أدناه، تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة"³⁷، كما تم التوسيع من جهات إخطار المجلس الدستوري في نص المادة 187، حيث إضافة إلى رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول يمكن لـ 50 نائبا أو 30 عضوا من أعضاء مجلس الأمة إخطار المجلس الدستوري.

كل هذه الأمور هي بمثابة ترشيد للحكم الذي يقوم على توسيع الفاعلين في العملية السياسية بمختلف الأبعاد، سياسيا عن طريق تعزيز الثقافة السياسية، بناء المؤسسات الديمقراطية داخل الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني بوصفها شروطا ضرورية للتنمية السياسية والاقتصادية، ومن جهة أخرى وعي الشباب بالحديث عن شرعية الانجاز وتراجع الحديث عن الشرعية التاريخية.

من جهة أخرى لا نغفل مسألة مرض رئيس الجمهورية التي أثارت تساؤلات المعارضة بشدة عن عدم تفعيل نص المادة 88 من الدستور المتعلقة بأنه في حالة استحالة ممارسة الرئيس مهامه بسبب مرض خطير ومزمّن، يجتمع البرلمان للتصريح بثبوت المانع وفي حال استمرار المانع لمدة 45 يوم يستقيل الرئيس ويتولى رئيس الغرفة العليا للبرلمان مهام الرئيس لمدة 60 يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسية.

كما لا يمكن إغفال الحديث عن ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية خاصة على مستوى البرلمان، إذ أن توسيع مجال التشريع ليشمل أعضاء مجلس الأمة لا يكفي في ظل وجود فئات لا تعي معنى الوظيفة البرلمانية، كون أن هذا الحق الدستوري الممنوح لها سيقابل بالعزوف عن ممارسته أو ما نسميه بالإغفال التشريعي.

على الرغم من إقرار الدساتير التعددية الحزبية منذ دستور سنة 1989، إلا أن الطريق الذي وصلت إليه هذه الممارسة الحزبية يكشف بوضوح الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة بين أيدي فئات اجتماعية مغلقة دون سواها، وهو ما ينفي رغبة التحول الديمقراطي الفعلي³⁸، فالديمقراطية في تصورها ليست إلا غطاء للمحافظة على مصالحهم ومكاسبهم التي حققوها، فهي محدودة بخط أحمر يمنع تجاوزه لأن بعده التهديد للمصالح والمواقع.³⁹

يعتقد برهان غليون أن من أهم مداخل تفعيل الحركة الديمقراطية في الوطن العربي (وهذا ينطبق على الجزائر)، بلورة مشروع فكري وسياسي حقيقي لإحداث التغيير الديمقراطي والعمل على تكوين عمق شعبي وتعبئة قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع، ويرى خير الدين حسيب أن

35 - عمار عباس، "مشروع الإصلاحات السياسية أو تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 30، (21 سبتمبر 2013)، ص.4.

36 - القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، المادة 88، الجريدة الرسمية رقم 14، (بتاريخ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 7 مارس 2016).

37 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14، (بتاريخ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 7 مارس 2016)، المادة 136.

38 - ELHADI Chalabi, " la constitution de 23 février entre dictature et démocratie ", revue naqd, n01,(01 octobre 1991,janvier 1992), p.29.

39 - أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-1998"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998، ص.191.

التغيير الديمقراطي في الوطن العربي يتوقف على قيام كتلة تاريخية تجمع مختلف التيارات السياسية، لأنه لا يمكن لأي تيار سواء الاسلامي أو الوطني أو العلماني في حالة الجزائر أن يعمل بمفرده على إقامة الديمقراطية التي تحتاج إلى حصول توافق بين هذه التيارات على الالتزام بقواعدها ووضع مشروع سياسي يجمع بينها ويتجاوز ما يفرقها، تستند عليه في مطالبة السلطة والضغط عليها للوصول إلى ديمقراطية حقيقية⁴⁰، فقيام الديمقراطية مرتبط حسب خليفة الكواري بتوافق التيارات والقوى التي تنشئ التغيير على مفهومها وتوضيح مضامينها، بهدف تأسيسها في الفكر وتأسيسها في الثقافة، ليكون بالإمكان تبنيها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والعام.⁴¹

من أهم مقومات نجاح الحركة الديمقراطية أن تكون هي في حد ذاتها ملتزمة بالديمقراطية أو مخلصه لها بتعبير لينز J.LINZ فكرا وعملا، لا أن تتخذها مجرد شعار أو أن تستعملها على نحو براغماتي نفعي، وقد لخص الكواري شروط نجاح الحركة الديمقراطية في مدى قدرتها على بلورة قواسم وطنية مشتركة واتفاق فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي تطالب بتطبيقه وأيضا مدى اتساع تمثيلها وممارسة الديمقراطية داخلها، وانضواء القوى الفاعلة التي تنشئ التغيير السلمي تحت لواءها، وعلى نمو قدرتها من وضع إستراتيجية وتبني خطط مرحلية وبرامج عمل من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.⁴²

أ- الموقف الأوروبي:

تمثل الجزائر نموذجا للدور الفرنسي البارز على السياسة الأوروبية فبعد أقل من شهرين على اعلان مجلس وزراء التنمية لدول الاتحاد الأوروبي على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث تكون شروطا مسبقة للحصول على المعونات الأوروبية، ويعتبر وقف المسار الانتخابي وفقا للمسار الديمقراطي في الجزائر على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي حمل على عاتقه مهمة السيطرة على الموقف.⁴³ يغلب على التعامل الأوروبي الاعتقاد بأن فرنسا يجب أن تأخذ دور القيادة في تشكيل سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الجزائر حيث أخذت دول الاتحاد توازن بين مصالحها المحدودة في الجزائر ذاتها وبين مصالحها المحدودة في الجزائر ذاتها وبين دعم القيادة الفرنسية في الدفاع عن السياسة الأوروبية في المنطقة.

لقد اقتصر الموقف الأوروبي على تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للحكومة الجزائرية حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي "ألان جوبيه" أن أوروبا يجب أن تدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدت وضع حد لمشكلة البطالة المتنامية والتي يعتقد أنها السبب الأساسي لعدم الاستقرار في الجزائر.

لقد تميزت السياسة الأوروبية تجاه الجزائر ب:

تبين أن الاتحاد الأوروبي لم يلتزم بما سبق وأعلنه من الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبدلا من قطع المعونات عن الحكومة فان الدول الأوروبية ضاعفت من مساعداتها للحكومة العسكرية في الجزائر.

إن القبول العام للسيطرة الفرنسية على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر يعني القبول أيضا بأسلوب معالجة الأزمة القائم على أساس رفض الحوار مع الإسلاميين ولذلك فانه نظرا للرغبة في الاتساق مع الموقف الفرنسي وفي ظل المعارضة لوجود سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة، فان الدول الأوروبية لم تبادر بأخذ الشروط الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان مأخذ الجد بإيقاف تعاونها مع الحكومة الجزائرية وقتها.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيعتبر المجتمع المدني كيانا مستقلا عن الحكومة وملتزما بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ويؤمل تحديد عدد متنام من الممثلين المحتملين للمجتمع المدني، وهو ملتزم بالأهداف العامة لعملية برشلونة والتي تتمثل في مناصرة الكرامة الإنسانية والصرامة والاستقرار

40 - خير الدين حسيب، " دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، السنة 30، العدد

343، (سبتمبر 2007)، ص.ص 19-20.

41 - علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 102.

42 - المرجع نفسه، ص. 110.

43 - أوروبا ودعم الديمقراطية في إفريقيا: مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/accpss>.

والازدهار الى جانب الرغبة المشتركة في التعاون الإقليمي والدولي، كما عمل الاتحاد على اعتماد سياسة تعمل على تضييق فرص الهجرة إلى أوروبا ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

فيما يخص مسألة حقوق الإنسان فقد ازداد الاهتمام بها منذ أواخر 1997، وعموما تغطي النزعة الفردية على العلاقات مع أوروبا والأخص في المبادلات التجارية من أجل الاستفادة أكثر من المساعدات الأوروبية، وينص اتفاق الشراكة بأن يتم جلب الاستثمار ولن يكون هناك تمييز جبائي بين الإنتاج الجزائري ونظيره الأوروبي ويكون التصدير مفتوحا أمام المنتجات والمصدرين الجزائريين بشرط احترام المواصفات وقمة مجالات عديدة مفتوحة للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وخاصة في ميادين التكوين والمياه والزراعة ومحاربة التلوث والتصحّر وتطور المبادرة الخاصة وأساليب المنافسة وفقا لنظام مطابقة المواصفات، ولكن دخول الشراكة حيز التطبيق سي طرح أمام مؤسساتنا ومنظماتنا موضوعين أساسيين في غاية الأهمية يجب ايلاهما عناية خاصة في هذا الموضوع وهما:

- موضوع الجودة: إعادة النظر بالمواصفات وهذا يتطلب مواصفات تتماشى مع المواصفات الدولية، وتوفير مختبرات لديها شهادات جودة تطابق مع متطلبات الأسواق الدولية.

- موضوع التقاليد والثقافة القضائية: حيث الحاجة الماسة لتطوير عمل المحاكم للبت بالقضايا والمنازعات التي قد ترفعها المؤسسات بسرعة ونزاهة، إذ أن الديمقراطية واقتصاد السوق ودولة القانون هي من الشروط الأساسية لأي شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

سوق الاتحاد الأوروبي تعد حاليا 350 مليون مستهلك مع إمكان النفاذ إلى 400 مليون مستهلك آخرين يتواجدون في 25 بلدا في وسط وشرق أوروبا، وبتهيأ الاتحاد الأوروبي ليصبح مستقبلا لأكبر منطقة تجارية حرة بحيث يضم نحو 800 مليون مستهلك، فهل بإمكان مؤسستنا أن تستفيد من هذه الأسواق الواسعة وتتطور تبعا لمقتضاها، أم أنها ضحية الانفتاح المفروض عليها.

يجب دراسة مدى حاجة أوروبا الموحدة إلى التعاون مع دول الجنوب، إذ هناك تكاثف التعاون الأوروبي في إطار التحولات التي تشهدها بنية الاقتصاد العالمي والتي تجدد ترجمتها في قيام الاتحاد الأوروبي، وقيام الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 في برشلونة.

إن الدوافع الرئيسية لقيام هذه الشراكة تكمن في الشعور المتزايد لدى الأوروبيين بأنه لن يكون هناك مستقبل للاقتصاد الأوروبي الموحد بعد ميلاد التجمعات الإقليمية العملاقة في شمال القارة الإفريقية "النافتا" عام 1992، واتضح ملامح العملاق الآسيوي الجديد عام 1993 في غياب عمق استراتيجي للفضاء الاقتصادي الأوروبي على مستوى الجناح الشرقي والجناح الجنوبي.

كل المؤشرات تعكس بوضوح ضرورة التعاون الذي من شأنه أن يمنح جنوب المتوسط القدرة على فرض تعاون قوامه المساواة مع بلدان الضفة الشمالية وحتى لا تبقى صيغة التعامل الحالية بين ضفتي المتوسط استمرارا لآليات المرحلة الاستعمارية السابقة، وأيا كانت الأوضاع السائدة حاليا على الصعيد المغاربي فمن الواضح أن لا مستقبل لشعوب الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في ظل غياب تعاون أفقي جنوب جنوب وأن خطر تفاقم الهوة بين الشمال وجنوب المتوسط يظل قائم بشكل مرعب ومخيف في المستقبل.⁴⁴

الخاتمة:

شكلت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر جدلا واسعا بين الدارسين والمهتمين بالشؤون الجزائرية ولا سيما فيما يتعلق بإمكانيات نجاح العملية أم لا، ويمكن إرجاع سبب التعثر إلى أن العملية جاءت استجابة لمتطلبات خارجية لأن الكثير من الأسباب التي أدت إلى التحول ولا سيما منها الأسباب الداخلية ظلت دون حل، بينما عصفت تغييرات النظام السياسي الدولي هي التي أدت إلى فرض التحول الديمقراطي على النظام السياسي الجزائري، وعلى الرغم من انصياح النظام السياسي لشك العوامل.

الموقف الأوروبي في الحالة الجزائرية يظهر فيه عامل معقد يتمثل في الروابط التقليدية بين فرنسا والجزائر، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى الاعتقاد بأن فرنسا يجب أن تأخذ دور القيادة في تشكيل سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الجزائر، ومن ثم أخذت دول الاتحاد توازن بين مصالحها

الحدودة في الجزائر ذاتها وبين دعم القيادة الفرنسية في الدفاع عن السياسة الأوروبية في المنطقة، وهذا ما دفع إلى أن يكون هناك استعداد مسبق من جانب الدول الأوروبية لتقبل القيادة الفرنسية في صناعة القرارات الأوروبية في الجزائر التي غلبت الأولويات الفرنسية على سياسات الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 2- أحمد فرحات وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، ط1، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.
- 3- هانتنتون، صاموئيل، النظام السياسي لجماعات متغيرة، تر: فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.
- 4- حافظ، عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي... قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 5- شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، تر: محمود شريح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 6- كريم، حسن، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، في الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، شرق الكتاب: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- 7- بومغار، لطفي، نوران، سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر الحقائق والآفاق، تحرير: عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 8- هلال، علي الدين، نيفين، مسعد، النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 9- منيسي، احمد، السيد عوض، عثمان، فؤاد عبد الله وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 10- غليون، برهان، دراسة نقدية حول الخيار الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- 11- مصطفى عبدالعزيز مرسى، "ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربيا وإقليميا"، شؤون عربية، مصر، العدد 145، 2011.
- 12- خلال العناني، "الثورات العربية بين النجاح والفشل"، شؤون عربية، العدد 149.
- 13- بشير عبد الفتاح، "إجهاض الثورات العربية: مصر وليبيا نموذجا"، شؤون عربية، العدد 150.
- 14- ماضي، عبد الفتاح، "العلاقات المدنية العسكرية والجيش والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 28 يونيو 2012.
- 15- بو الشعير، سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة - النظرية العامة للسلطة والدستور، ج1، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت.ن.
- 16- العمار، منعم، الجزائر والتعددية المكلفة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
- 17- دبله، عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 18- سلطاني، أبو جرة، جذور الصراع في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995.
- 19- بن دعيدة، عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 20- عنصر، عياشي، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
- 21- الكواري، علي خليفة، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 22- بادي، بارتان، الدولة المستوردة، ترجمة لطيف فرح الله، القاهرة: دار العالم الثالث، 1996.
- 23- عميمور، محي الدين، الجزائر الحلم والكانبوس، الجزائر: دار هومة، 2003.
- 24- حسيب، خير الدين، " دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد 343، سبتمبر 2007.

- 25- أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-1998"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998.
- 26- بن آشنهو، عبد اللطيف، "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطورات الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 92، أكتوبر 1986.
- 27- طعيبة، أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1999.
- 28- الهرماسي، عبد الباقي، التغيير الاجتماعي - الاقتصادي ومضاعفاته السياسية في غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 29- ولد خليفة، محمد العربي، التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- 30- ضيف، محمد، "التحول السياسي في الجزائر: دراسة تجربة الانتقال من الحزب الواحد للتعددية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 1999.
- 31- حسن، عبد الرحمن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا"، القضايا وآفاق المستقبل، العدد 113، 1993.
- 32- عمرو عبدالكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1989.
- 33- الرياشي، سليمان، الأزمة الجزائرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 34- عباس، عمار، "مشروع الإصلاحات السياسية أو تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 30، 21 سبتمبر 2013.
- 35- مرزوقي، عمر، "حرية التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
- 36- السعيد عبد الأمير، "الريع البترولي والدول الريعية"، دراسات عربية، العدد 60، أبريل 1989.
- 37- سعود، الطاهر، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017.
- 38- أوروبا ودعم الديمقراطية في إفريقيا: مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/accpss>.
- 39- الحضري، محي الدين، العلاقات العربية الأوروبية، حاضرها ومستقبلها، بروكسل: أعمال الملتقى الدولي السادس، 9 11 / 02 / 1997.
- 40- PETER CLAVERT ,AN introduction to comparative politics, harvester wheat sheaf hert fordshire, 1993
- 41- Lahouari Addi, "De la Démocratie en Algérie ", le Monde Diplomatique, N°427,(1989).
- 42- ELHADI Chalabi, " la constitution de 23 février entre dictature et démocratie ", revue naqd, n01, 01 octobre 1991,janvier 1992.